

Distr.: General
8 May 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ويستكمل المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/71/440).

وينصب التركيز في التقرير أساساً على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

وفي الوقت الراهن، تُعد الحالة المالية للمنظمة سليمة عموماً. ففي نهاية عام ٢٠١٦، كانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين. ومع ذلك، يظل الربع الأخير من السنة فترة صعبة بالنسبة لنقدية الميزانية العادية. وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان الوضع النقدي الإجمالي إيجابياً بالنسبة لجميع الفئات، رغم أن من المتوقع أن يتجدد الضغط على الوضع النقدي للميزانية العادية مع اقتراب نهاية هذا العام.



وقد زاد عدد الدول الأعضاء التي تدفع أنصبتها في الموعد المحدد في جميع الفئات، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة وعن المعدات المملوكة للوحدات. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٧ على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية.

أولا - مقدمة

- ١ - يستكمل هذا التقرير ما تضمنه التقرير السابق للأمم العام (A/71/440) من معلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة، ويستعرض المؤشرات المالية إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وإلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ٢٠١٧.
- ٢ - وفي هذا التقرير، يُنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استناداً إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى متانة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - استعراض الحالة المالية

- ٣ - في نهاية عام ٢٠١٦، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة عما كانت عليه في نهاية السنة السابقة بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكنها ارتفعت بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وارتبط مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٦ ارتباطاً مباشراً بمستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام التي تقع في السنة التقويمية ٢٠١٦، وذلك بعد اعتماد جدول الأنصبة المقررة الجديد القائم على أساس ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٧٠). وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين في نهاية عام ٢٠١٦. غير أن الوضع النقدي للميزانية العادية ظل يتعرض لضغوط في الربع الأخير من العام، مما أسفر عن حالات من العجز.
- ٤ - وفي الآونة الأخيرة، أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات مقارنة بالسنة السابقة. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية في جميع المجالات، رغم أن من المتوقع أن تتجدد الضغوط على الوضع النقدي للميزانية العادية مع اقتراب نهاية العام.
- ٥ - وفيما يتعلق بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، فقد انخفض مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بالسنة السابقة.

ألف - الميزانية العادية

- ٦ - يكشف استعراض حالة الميزانية العادية حتى نهاية عام ٢٠١٦ عن انخفاض كبير في الأنصبة المقررة غير المسددة خلال الربع الأخير من السنة (من ٢,١ بليون دولار إلى ٤٠٩ ملايين دولار). وفي عام ٢٠١٧، حُدد مستوى الأنصبة المقررة في الميزانية العادية

بحوالي ٢,٦ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد بما قدره ٢٩ مليون دولار عن المستوى المحدد في عام ٢٠١٦. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١,٤ بليون دولار، وهو انخفاض قدره ٨ ملايين دولار عن مستوى المبالغ غير المسددة في السنة الماضية. ويتوزع المبلغ المستحق حالياً بين بضع دول أعضاء، وستتوقف الحصيد النهائية لعام ٢٠١٧ إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها تلك الدول.

٧ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٤٥ دولة، وهو ما يزيد بثلاث دول عن عددها في عام ٢٠١٥. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٤٥ التي وفّت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٨ - وفي الآونة الأخيرة، أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سددت ٩٢ من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية، أي بزيادة ١٣ دولة عن عدد الدول التي سددت أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وهذا تحسن كبير يعود الفضل فيه للجهود التي بذلتها عدة دول أعضاء. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ ٩٢ لما تقدمه من دعم لأعمال المنظمة، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على دفع أنصبتها المقررة كاملة في أقرب وقت ممكن.

٩ - وتتألف الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في إطار الصندوق العام من الحساب الخاص وصندوق رأس المال المتداول، الذي أذنت به الجمعية العامة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار. وتبلغ أموال الحساب الخاص حالياً ما قدره ٢٠٠ مليون دولار.

١٠ - وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، حصل عجز نقدي في الميزانية العادية. وبلغ ذلك العجز ٣٥٤ مليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وتمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص، وكذلك عن طريق الاقتراض من حسابات أخرى. ورغم الأنصبة الإضافية الواردة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ظهر في الوضع النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عجز نقدي قدره ١٢٣ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، فتمت تغطيته من صندوق رأس المال المتداول.

١١ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ارتفعت نقدية الميزانية العادية إلى ٦٣٢ مليون دولار نتيجة للأنصبة الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأولى من السنة. ومع ذلك، ستظل نقدية الميزانية العادية تتعرض لضغوط خلال عام ٢٠١٧ نظراً للانخفاض الحالي في مستوى الاحتياطيات الناشئ عما قرره الجمعية العامة بشأن استخدام الحساب الخاص في السنوات الأخيرة، إضافة إلى الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة لتمويل قدر كبير من الأنشطة عن طريق سلطة الدخول في التزامات (دون أنصبة مقررة) خلال فترة السنتين

٢٠١٦-٢٠١٧. وسيتوقف الوضع النقدي النهائي في أواخر عام ٢٠١٧ إلى حد كبير على المبالغ التي ستسدها الدول الأعضاء في الأشهر المقبلة.

باء - عمليات حفظ السلام

١٢ - تنشأ عن تغير الطلب على أنشطة حفظ السلام صعوبات في التنبؤ بحصيلتها المالية النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، تنطبق على عمليات حفظ السلام فترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلاً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتصدر الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها؛ وبما أن رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لا يمكن إصدارها إلا خلال فترة الولاية التي يقرها مجلس الأمن لكل بعثة، فإنها تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة. وكل هذه العوامل تجعل من الصعب إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٣ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ما قدره نحو ١,٨ بليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٦، وهي زيادة قدرها ٨٢٦ مليون دولار عن المبلغ غير المسدد بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وقدره ٩٧٦ مليون دولار. ويرتبط مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام ٢٠١٦ ارتباطاً مباشراً بمستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ٢٠١٦. ولم يتسن إصدار جزء كبير من الأنصبة المقررة لحفظ السلام عن السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلا في عام ٢٠١٦ بعد البت في جدول الأنصبة المقررة الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي الآونة الأخيرة، أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وبعد إصدار أنصبة مقررة جديدة قدرها ١,٢ بليون دولار، تقلص مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة إلى أقل من ١,٧ بليون دولار. ويشمل ذلك المبلغ أنصبة مقررة قدرها ٣٩٦ مليون دولار أُصدرت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بعد تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٤ - وبسبب عدم إمكانية التنبؤ بمبالغ ومواعيد الأنصبة المقررة لحفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بها. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سددت ٢٤ دولة عضواً جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل. ويود الأمين العام أن يتوجه بجزيل الشكر على تلك المدفوعات إلى كل من أرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبوسنة والهرسك، وتوفالو، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجورجيا، ورومانيا، وسانت كيتس ونيفس، والسنغال، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، وكوبا، ولافتيا، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا.

١٥ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، تضاعف عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع بالكامل، فبلغ ٤٨ دولة. ويود الأمين

العام أن يشيد بصفة خاصة بجهود هذه الدول الأعضاء الـ ٤٨، وهي: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وبنن، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والداغرك، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنگال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، والكويت، وليبيريا، وليختنشتاين، ومالي، وموناكو، وميانمار، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان.

١٦ - وعلى الرغم من أن مجموع النقدية المتاحة لحفظ السلام بلغ في نهاية عام ٢٠١٦ ما يناهز ٤,١ بلايين دولار، فإن هذا المبلغ مصنّف وفقا لقرار الجمعية العامة بأن تعمل بحسابات منفصلة لكل عملية. فقد قضت الجمعية في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة من بعثات حفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ السلام العاملة الأخرى. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على العمليات الجديدة وحالات توسيع نطاق العمليات القائمة. وقد شملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٦ مبلغا قدره نحو ٣,٨ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغا قدره ٢١١ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغا قدره ١٣٨ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٧ - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء، وصل مجموع المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ٨٠٨ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ١٦ مليون دولار عن مبلغ ٨٢٤ مليون دولار الذي كان مستحقا في بداية ذلك العام.

١٨ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وصلت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء إلى ما مجموعه ٧٧٧ مليون دولار، ويشمل ذلك ٢٢٥ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٦٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة، و ٨٦ مليون دولار للمطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وفي ذلك التاريخ، كانت المبالغ الواجبة الدفع مقابل تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة مسدّدة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بالنسبة لجميع البعثات العاملة باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي سُدّدت المدفوعات الخاصة بها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد تمت تسوية مدفوعات المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لجميع البعثات العاملة. ومن المتوقع أن يصل مجموع المبلغ المستحق إلى ٨٠٤ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٧.

١٩ - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن كلما سمحت الحالة النقدية. وفي هذا الصدد، تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار، وتسعى المنظمة على سبيل الأولوية إلى تسديد أقصى قدر من المدفوعات الفصلية على أساس المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لها. ولتسديد تلك المدفوعات، تعوّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعيدها، وتعوّل أيضا على سرعة وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم - المحكمتان الدوليتان

٢٠ - لا يزال الوضع المالي للمحكمتين الدوليتين وضعاً سليماً. ففي نهاية عام ٢٠١٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة الخاصة بالمحكمتين الدوليتين ٤٠ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٢٥ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٦٥ مليون دولار الذي كان مستحقاً في نهاية عام ٢٠١٥.

٢١ - وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين ١١٦ دولة، وهو ما يزيد بتسع دول عن عدد الدول التي قامت بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ويود الأمين العام أن يتوجه بخالص الشكر إلى تلك الدول الأعضاء الـ ١١٦ ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٢ - وفي الآونة الأخيرة، أي حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة الخاصة بالمحكمتين الدوليتين ٩١ مليون دولار، أي بانخفاض طفيف عن المبلغ غير المسدد في العام السابق، وقدره ٩٣ مليون دولار. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سددت ٦٤ من الدول الأعضاء كامل أنصبتها المقررة للمحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وهو ما يزيد بـ ١٢ دولة عن عدد الدول التي قامت بذلك في السنة السابقة. وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابياً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وحتى هذا الحين من عام ٢٠١٧. وستوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٧ على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٣ - في الوقت الراهن، تُعد الحالة المالية للمنظمة حالة سليمة عموماً. وبفضل الجهود التي تبذلها عدة دول أعضاء للتعجيل بتسديد المدفوعات للمنظمة، يتزايد عدد الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها بالكامل في كل فئة مقارنة بالسنة السابقة. فالأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات هي حالياً أقل بالمقارنة مع حالتها في السنة الماضية.

٢٤ - ومع ذلك، لا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية شديدة التركيز، ويتوقف الوضع النهائي للميزانية العادية لعام ٢٠١٧ على الإجراءات التي تتخذها بقية الدول الأعضاء. وتبين تجربة السنوات القليلة الماضية أن الربع الأخير من السنة يكون فترة شديدة الصعوبة بالنسبة لنقدية الميزانية العادية. فقد دعت الضرورة مرة أخرى إلى سحب أموال من الاحتياطيات النقدية للميزانية العادية، سواء من صندوق رأس المال المتداول أو الحساب الخاص، خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٦. واتضح في ذلك العام أن تلك الاحتياطيات ليست كافية، وكان من الضروري الاقتراض من حسابات أخرى. وفي ضوء هذه التجربة، سيكون من الحصة استعراض مستوى احتياطيات الميزانية العادية.

٢٥ - وفي الوقت الراهن، تُعد الحالة النقدية الإجمالية حالة إيجابية في جميع الفئات، وذلك بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها عدة دول أعضاء. ويود الأمين العام أن يعرب عن عميق تقديره لتلك الجهود. وستواصل الأمانة العامة رصد التدفقات النقدية عن كثب وستتوخى الحصة في الإدارة المالية للموارد.

٢٦ - ويقوم عدد متزايد من الدول الأعضاء بدفع الأنصبة لعمليات حفظ السلام في مواعيدها، وتبذل الأمانة العامة قصارى جهدها للإسراع بتسديد المستحقات غير المسددة للدول الأعضاء التي تساهم بالقوات وأفراد الشرطة والمعدات المملوكة للوحدات.

٢٧ - ويود الأمين العام أن يشيد بصفة خاصة بالدول الأعضاء التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع. وإلى غاية ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، يشمل ذلك إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبروني دار السلام، وبنن، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وجزر سليمان، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، والكويت، وليبيريا، وليختنشتاين، ومالي، وموناكو، وميانمار، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وبنغلاديش، وهولندا، واليابان. وقد وردت مدفوعات من كينيا والنرويج بعد ٣ أيار/مايو ٢٠١٧، ليصل المجموع في وقت كتابة هذا التقرير إلى ٤١ دولة.

٢٨ - وكما هو الحال دائما، تتوقف الصحة المالية للأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي المواعيد المقررة.